 **جمهورية العراق**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة القادسية**

**كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة**

**آليات حوكمة الشركات وأثرها على شفافية وجودة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية**

" **دراسة تحليلية لعينة من الشركات العراقية** "

**رسالة مقدمة إلى**

**مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ــــــ جامعة القادسية**

**وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة**

**من قبل**

**علي حسين سلمان الجبوري**

**بإشراف**

**أ.م . د ناظم شعلان جبار التميمي**

**1439 ه 2018 م**

**المستخلص**

يهدف البحث الى معرفة مدى التزام القطاعات الاقتصادية العراقية بآليات حوكمة الشركات ومن ثم بيان اكثر تلك الآليات تأثيراً على شفافية وجودة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية وقد تم اجراء البحث على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمثلت بتسع عشرة شركة مقسمة على سبعة قطاعات اقتصادية للفترة من 2011 لغاية 2015 ، ولتحقيق ذلك الهدف فقد انطلق البحث من فرضيتين أساسيتين مفادهما :

* **لا تستطيع القطاعات الاقتصادية المختلفة ممثلة بالشركات عينة البحث من تطبيق كل آليات حوكمة الشركات المدروسة وهناك تباين واضح في التطبيق بين القطاعات.**
* **لا توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين آليات حوكمة الشركات وبين شفافية وجودة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات عينة البحث .**

وقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج كان اهمها :

1. هنالك قصور واضح من قبل مجالس الإدارات في الشركات عينة البحث بشأن تشكيل لجان مجلس الادارة والمتمثلة بلجنة التدقيق ولجنة تحديد المكافآت والمنصوص عليها ضمن الفقرات الواردة في قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل ,اضافةً الى لجان اخرى لم يذكرها القانون مثل لجنة ادارة المخاطر , باستثناء قطاع المصارف الذي التزمت مجالس الادارات فيه بتشكيل لجان للتدقيق بشكل كامل وتباينت نسب الالتزام لهذا القطاع بتشكيل آليتي لجنة تحديد المكافآت ولجنة ادارة المخاطر اما بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى فلم تلتزم اداراتها بتشكيل تلك اللجان فيما تباينت نسب الالتزام فيما بين القطاعات الاقتصادية بشأن الآليات الاخرى
2. تباينت نسب شفافية الافصاح حسب مؤشر S&P بين القطاعات الاقتصادية عينة البحث اذ بلغت اعلى نسبة لقطاع المصارف وبوسط حسابي للقطاع طيلة فترة البحث (66.14%) واقل نسبة كانت من نصيب قطاع الاستثمار اذ بلغت (40.80%) اما بقية القطاعات الاخرى فتراوحت معدلاتها بين ذلك .
3. اثبتت نتائج الدراسة التطبيقية عدم وجود ارتباط بين حجم مجلس الادارة ومستوى شفافية الافصاح في التقارير المالية ووجود ارتباط عكسي بين تركز الملكية وبين مستوى شفافية الافصاح اما باقي المتغيرات المستقلة الاخرى والمتمثلة بآلية الملكية الادارية ووجود لجنة التدقيق ووجود لجنة تحديد المكافآت ووجود لجنة ادارة المخاطر وآلية رأي مراقب الحسابات فكانت علاقة الارتباط طردية بينها وبين المتغير التابع المتمثل بمستوى شفافية الافصاح .

وفي ضوء تلك النتائج تم التوصل الى مجموعة من التوصيات من اهمها :

1. حث جميع الشركات العراقية على الالتزام بتطبيق افضل آليات الحوكمة التي تسهم في الحد من الفساد المالي والاداري وتزيد من شفافية وجودة الافصاح المحاسبي ، وبالأخص تفعيل المادة (117- ثامناً – أ , ب) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل فيما يتصل بتشكيل آليتي لجنة التدقيق ولجنة تحديد المكافآت وتحديد مهامهما وصلاحياتهما اضافة الى التركيز على لجان اخرى لم يذكرها القانون مثل لجنة ادارة المخاطر وزيادة فاعلية الملكية الادارية مع وضع حدود مناسبة لنسب تركز الملكية وزيادة الاهتمام اكثر بصياغة التقرير الذي يعده مراقب الحسابات لاعتماد غالبية الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية عليه .
2. ضرورة الاهتمام بزيادة شفافية وجودة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية ولكافة القطاعات الاقتصادية العراقية من خلال تطوير التشريعات المنظمة لعملية الافصاح المحاسبي وبما يتلاءم مع افضل الممارسات والمؤشرات الدولية في مجال شفافية الافصاح ومنها اعتماد مؤشر S&P لكونه مؤشر صادر عن منظمة دولية وقد لاقى اقبالاً واسعاً من قبل العديد من الشركات العالمية اضافة الى كون فقراته جميعها هامة وتتميز بالدقة والموضوعية وتحسن من محتوى التقارير المالية في حال الالتزام بها .